

Journal of Social Sciences (COES&RJ-JSS)

ISSN (E): 2305-9249 ISSN (P): 2305-9494

Publisher: Centre of Excellence for Scientific & Research Journalism, COES&RJ LLC

Online Publication Date: 1st July 2020

Online Issue: Volume 9, Number 3, July 2020

<https://doi.org/10.25255/jss.2020.9.3.813.830>



**Jordanian Citizen's Confidence in the Role & Performance of the Local
Municipalities**

Layal Fayez Essoh

Master, political science, Jordanian university, Jordan

khourylayal@yahoo.com

Abstract:

This study aims to analyze all causes or obstacles facing local municipalities, by studying the negative causes and challenges facing them, and doing a partial study of local municipalities in the various regions of the Hashemite Kingdom of Jordan. This is done through knowing the challenges and difficulties facing the municipalities in general and knowing the municipality's ability to face these challenges and difficulties, within the capabilities available to them, and knowing its role in achieving development in these areas affiliated to it and its impact on gaining the trust of citizens. In order to achieve this confidence for citizens, it is necessary to achieve the desired goals and services provided by the municipality, and to know the gap in municipal decisions between government institutions and ministries and the impact of this on the opinion of citizens.

Keywords:

Local municipalities, Government, Jordanian citizen, Confidence

Citation:

Essoh, Layal Fayez (2020); Jordanian Citizen's Confidence in the Role & Performance of the Local Municipalities; Journal of Social Sciences (COES&RJ-JSS), Vol.9, No.3, pp:813-830; <https://doi.org/10.25255/jss.2020.9.3.813.830>.

ثقة المواطن الأردني في البلديات المحلية وعدم ثقته بالحكومة وماهية الأسباب ودراسة المقارنة ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل كافة الأسباب أو المعوقات أمام البلديات المحلية، وذلك من خلال دراسة الأسباب السلبية والتحديات التي تواجهها، وعمل دراسة جزئية للبلديات المحلية في مختلف مناطق المملكة الأردنية الهاشمية. حيث يتم ذلك من خلال معرفة التحديات والصعوبات التي تواجه البلديات بشكل عام ومعرفة مقدرة البلدية في مواجهة هذه التحديات والصعوبات وذلك ضمن الإمكانيات المتاحة لها، ومعرفة دورها في تحقيق التنمية في هذه المناطق التابعة لها وتأثيرها في كسب ثقة المواطنين. ومن أجل تحقيق هذه الثقة للمواطنين يجب تحقيق الأهداف المرجوة والخدمات المقدمة من قبل البلدية ومعرفة الفجوة في القرارات البلدية وبين المؤسسات الحكومية والوزارات وتأثير ذلك برأي المواطنين.

مقدمة

البلدية هي مؤسسة أهلية تتمتع بالشخصية المعنوية ذات استقلال مالي وإداري تحدث وتلغي وتعين حدود منطقتها ووظائفها وسلطتها بمقتضى أحكام القانون. تقدم البلديات العديد من الخدمات للمواطنين في جميع المناطق التي ضمن حدودها من إعداد الخطط الاستراتيجية والتنموية وإعداد دليل الاحتياجات لمناطق البلدية وأولوياتها وإعداد البرامج وتنفيذها لتحقيق التنمية المستدامة وإدارة جميع الخدمات مثل تخطيط البلدية وفتح الشوارع وصيانة الطرق وتنظيفها وإنارتها وتجميلها وتشجيرها وتنظيم الأسواق وإنشاء المسالخ.

هذا وتقوم البلدية بناء على الوظائف والسلطات والصلاحيات الممنوحة لها بإقرار الميزانية العمومية والموازنة السنوية للبلدية وتصديقها من الوزير. حيث ينتخب رئيس وأعضاء المجلس البلدي لمدة أربع سنوات. وعادة كل بلدية تتكون من عدة أقسام ووحدات منها:

- قسم التخطيط.
- قسم مراقبة الأراضي والتعديلات.
- قسم الاستثمارات.
- قسم الصحة البيئية.
- قسم شؤون الموظفين ويشمل على:
- 1- قسم الصيانة والحركة.
- 2- وحدات تمكين المرأة.
- 3- وحدات التنمية.
- 4- القسم الثقافي.
- القسم المالي.

نبذة عن مراحل تطور البلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية

Jordanian Citizen's Confidence in the Role & Performance

يعود نشأة البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية إلى ما قبل تأسيس الدولة وذلك في العام 1920 م، حيث كان يبلغ عدد المجالس البلدية في الأردن في ذلك الوقت في العام 1920م بحوالي العشرة مجالس بلدية. حيث كان مجلس بلدية اربد أول وأقدم مجلس بلدي في المملكة حيث تم تأسيسه في العام 1880م. تم تأسيس مجلس بلدية الكرك في العام 1884م ثم تلاه مجلس بلدية السلط الذي تم تأسيسه في العام 1893م ومن ثم تم تأسيس مجلس بلدية معان في العام 1905م. تم تأسيس هذه المجالس البلدية بعد إصدار قانون تشكيل الولايات العثمانية حيث كانت عجلون من أول المناطق التي امتدت إليها يد السلطة أو الإدارة العثمانية حيث كان ذلك في العام 1851م. حيث كانت بلدية اربد مركزا لقضاء عجلون ومن ثم امتدت يد السلطة العثمانية إلى المناطق الوسطى من شرق الأردن (منطقة البلقاء) وكان ذلك في العام 1868م. أما في المناطق الجنوبية فكانت تشتمل على بلديات الكرك ومعان وكان ذلك في العام 1893م، أما في مدينة العاصمة عمان فقد تم تأسيس المجلس البلدي فيها في العام 1909م. في عهد الولاية العثمانية تم إنشاء أو تأسيس بلدية جرش في العام 1910م، وبلدية مادبا في العام 1912م، وبلدية سحاب وذلك في العام 1912م، وتليها بلدية الطفيلة في العام 1914م ثم بلدية عجلون في العام 1920م. ازداد في عهد المملكة الأردنية الهاشمية أكثر من عشرين ضعفا في فترة لا تتجاوز الخمسين عاما، حيث ازداد عدد المجالس البلدية من 15 بلدية في العام 1950م إلى 328 مجلس بلدي وذلك في العام 2000م، وكذلك ازداد عدد المجالس القروية في العام 1996م إلى حوالي 354 مجلس قروي، حيث توزعت هذه المجالس البلدية على كافة المحافظات والأقاليم التنموية في الأردن. تم الأخذ بنظام الإدارة المحلية في المملكة الأردنية الهاشمية منذ الأعوام الأولى لتأسيس إمارة شرق الأردن وذلك من اجل تحقيق الأهداف التالية:

- 1- توفير الخدمات كافة المناطق وتحقيق التنمية في المناطق.
- 2- تنمية وتطوير المجتمعات المحلية والإقليمية.

تم إصدار أول قانون للبلديات وذلك في العام 1925م ثم القانون رقم 9 في سنة 1938م، حيث تم الاستمرار بالعمل بهذا القانون حتى العام 1955م، ثم قانون عام 2011م، حيث تم العمل بهذا القانون حتى عام 2011م ثم قانون عام 2015 والذي بقي ساريا مع تعديلاته والأنظمة الصادرة بموجبه حتى صدور القانون الجديد والمعمول به والذي تم إصداره في العام 2017م. لقد تم إجراء أول انتخابات بلدية في العام 1925م وذلك وفق أول قانون للبلديات والذي تم إصداره بنفس السنة التي تم فيها إعلان تأسيس إمارة شرق الأردن وذلك في العام 1920م. وفي العام 1982م تم إصدار قانون جديد للبلديات حيث سمح أو أتاح للمرأة المشاركة في عملية انتخاب المجالس البلدية في كافة المحافظات والأقاليم بالمملكة الأردنية الهاشمية.

تم تقسيم البلديات بالمملكة إلى ثلاثة فئات حيث تضم كل فئة كالتالي:

- 1- الفئة الأولى: تضم بلديات مراكز المحافظات وأي بلدية يزيد سكانها عن مئة ألف نسمة.
- 2- الفئة الثانية: يشتمل على بلديات ومراكز الأوبية والبلديات التي يزيد عدد سكانها على عن خمسة عشر ألف نسمة ولا يزيد عن المائة ألف نسمة.
- 3- الفئة الثالثة: وتضم البلديات الاخرى غير الواردة في الفئة الاولى والثانية

مشكلة الدراسة وأهميتها:

معرفة السلبيات أو الأسباب المعوقة أمام البلديات والتي تمنعها من تحقيق الخدمات والتنمية في المناطق التابعة للبلدية وبنفس الوقت معرفة نقاط القوة الموجودة في البلديات ودورها في التنمية المحلية وأيضا في التأثير بآراء المواطنين التي تعمل على كسب ثقتهم. حيث إن للبلدية دور أساسي وفعال يتعدى تقديم الخدمات للمجتمع المحلي ومهمات التعبيد وفتح الطرق ومهمات ترخيص المباني. حيث أن مساهمة البلديات في مجالات التنمية على المستوى المحلي للمناطق والتي لها دور فاعل في معرفة الاحتياجات للمناطق وإحداث التنمية المحلية، حيث ستحتاج إلى جهود مضاعفة الجهود في توفير البيئة الملائمة لتوفير كافة الاحتياجات على مستوى مناطق البلدية.

تساؤلات الدراسة:

وقد جاءت هذه الدراسات للإجابة عن التساؤلات التالية:

- 1- هل هجرة السكان أو وجود اللاجئين في المناطق التابعة للبلدية له أثر سلبي في التنمية؟
- 2- هل أدى استعمال الأئمة الالكترونية أو حوسبة البيانات في البلدية إلى تحسين أداء البلدية وسهولة انجاز معاملات المواطنين؟
- 3- هل هناك فجوة بين البلدية وبين الدوائر الحكومية والمؤسسات، مع بيان السبب إن كانت الإجابة نعم؟ وهل يؤدي التداخل بالصلاحيات بين البلديات والمؤسسات الحكومية إلى التأثير في نوعية وسهولة الخدمات المقدمة للمواطنين؟
- 4- هل صعوبة التضاريس الجغرافية والأجواء السائدة في بعض المناطق لها تأثير في مستوى الخدمات المقدمة من قبل البلدية؟
- 5- هل القوانين والأنظمة المعمول فيها تساعد البلديات على الاستثمار والتطوير؟
- 6- هل يوجد مشاريع اقتصادية محلية على مستوى البلدية؟
- 7- ما هي أسباب التأخر في عمليات إتمام المشاريع في البلدية؟ وهل للبنية التحتية دور في هذا الأمر؟
- 8- لماذا يتم تحميل المسؤولية على البلديات في حال تأخر تقديم الخدمات؟

9- هل حصلت البلدية على منح أو دعم من قبل الجهات المانحة؟ الرجاء ذكر بعضها من فضلك
و ما هي الأسس و المعايير التي اتخذتها هذه الجهات لاختيار بلديتكم؟ وهل في رأيك لوزارة الإدارة
المحلية دور في توجيه تلك المنظمات ؟

أهداف الدراسة:

جاءت الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- 1- معرفة الأهداف الرئيسية ودور البلديات في التنمية المحلية
- 2- معرفة المعوقات والأسباب التي تعمل على إيقاف دورة التنمية على المجتمع المحلي التابع للبلدية.
- 3- معرفة الفجوة بين القرارات البلدية وارتباطها بالوزارات والمؤسسات الحكومية.
- 4- معرفة الحلول للسلبيات أو المعوقات التي تواجهها البلدية على المستوى المحلي.
- 5- معرفة أسباب ثقة المواطنين بالبلديات.
- 6- التعرف على ماهية النشاطات والبرامج التي تقوم بها البلدية، والى أي مدى ساهمت في تنمية المجتمع المحلي.
- 7- الكشف عن الوسائل والأدوات المستخدمة من قبل البلدية للوصول إلى الأهداف المنشودة ومساعدة المجتمع المحلي في سبيل تحقيق التنمية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الأهمية النظرية والعملية في جمع المعلومات والاستفادة منها في البحث
ومعرفة كافة المعلومات في كافة المجالات

-**الأهمية النظرية:** تكمن الأهمية النظرية لهذا البحث فيما يستعرضه من أدبيات حول مفاهيم
البلديات ودورها في التنمية المحلية، إذ يستمد هذا البحث أهميته من أهمية ودور البلدية في تعزيز
الثقة المكتسبة من قبل المواطنين و دور البلدية الأساسي في أعمال التنمية، وبالتالي تحقيق
طموحات الأفراد أو المواطنين في التنمية، كما يستمد البحث أهميته عبر اتخاذه البلديات محورا
ميدانيا وموثوقا للوصول إلي نتائج البحث، نظرا لما تمثله البلديات من أهمية كبيرة في توفير
الجوانب الخدمية والاجتماعية للمواطنين.

-**الأهمية العلمية:** تكمن الأهمية العلمية في هذا البحث فيما يقدمه من نتائج و معلومات دقيقة
وموثوقة حول مستوى واقع تطبيق معايير التنمية وتعزيز ثقة المواطنين في البلديات على المستوى
المحلي لهذه البلديات، فضلا عن اتخاذه منها علميا ملائما لتحقيق أهداف البحث، حيث تم
استخدام أساليب علمية وإحصائية مناسبة لمعرفة كيف عززت البلديات وكسبت ثقة المواطنين على
المستوى المحلي.

منهجية البحث:

الحدود الموضوعية للبحث: وتمثلت في واقع تطبيق معايير التنمية ودورها في كسب ثقة المواطنين لدى مناطق البلديات في مختلف مناطق المملكة الأردنية الهاشمية، وذلك من وجهة نظر موظفيها، والتي اشتملت على العديد من المعايير كالتالي:

- معايير عمليات التنمية في المناطق البلدية وتأثرها بهجرة السكان أو باستقبال اللاجئين من دول الجوار.
 - معايير سوء استعمال أو التنظيم في الأراضي والتي عملت على التأثير على البلديات أو على التنمية في المناطق البلدية.
 - معايير استعمال الأتمتة الالكترونية أو حوسبة البيانات للبلدية ودورها في تحسين أداء البلدية.
 - معايير الفجوة بين المجالس البلدية والوزارات والمؤسسات في مختلف مناطق المملكة.
 - معايير صعوبة التضاريس والأجواء السائدة في بعض المناطق ودورها في التأثير على الخدمات المقدمة من قبل البلدية.
 - معايير القوانين والأنظمة المعمول فيها ودورها في مساعدة البلديات على عمليات الاستثمار والتطوير والمساعدة في عمليات التنمية.
 - معايير وجود مشاريع اقتصادية محلية على مستوى البلدية.
 - معايير التداخل بالصلاحيات بين البلديات والمؤسسات الحكومية ودورها في التأثير على الخدمات المقدمة.
 - معايير أو أسباب التأخر في عمليات إتمام المشاريع في المناطق البلدية.
 - معايير مسؤولية البلديات ومعايير تأخر تقديم الخدمات في المناطق التابعة لها.
- الحدود البشرية:** وتتمثل في موظفي البلديات المختلفة من مختلف مناطق المملكة الأردنية الهاشمية.

الحدود المكانية: وتتمثل في الأماكن التي تشغلها البلديات المستهدفة في هذا البحث
الحدود الزمنية: وتتمثل بالفترة الزمنية خلال عملية تطبيق أو جمع المعلومات اللازمة لهذا البحث والمرتبطة بالبحث الميداني.

أما محددات البحث: فتتمثل في درجة صدق الأدوات وصدق استجابات المبحوثين من موظفين البلديات. ومن خلال البحث فيما سبق تم التوصل إلى العديد من النتائج للإيجابيات والسلبيات في مهام البلديات ودورها في تحقيق التنمية في مختلف المجالات ودورها بالتالي في كسب ثقة المواطنين في المناطق المختلفة التابعة للبلديات على مستوى مناطق المملكة المختلفة.

من خلال مهمات البلدية الرئيسية يوجد بعض النقاط الإيجابية كالتالي:

- 1- إن البلديات معنية بتنمية المجتمع وإن هذا العمل ليس حكراً على الحكومة والمجتمعات المحلية، كما إن البلديات لها دور أساسي في تلمس حاجات المجتمع المحلي ومعرفة احتياجاته وإحداث تنمية في هذه المناطق.
- 2- تعمل البلديات على توفير الخدمات وعلى جميع المستويات في مختلف المجالات.
- 3- دور البلديات رئيسي في صياغة الخطط التنموية للمجتمع المحلي وإحداث تغيير في الخطط التنموية حسب الواقع لكل بلدية.
- 4- إن الخدمات البلدية تمثل حوالي 42 بالمائة من الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين.

Jordanian Citizen's Confidence in the Role & Performance

5- قيام بعض البلديات على تطبيق التجارب الفضلى من الدول المتقدمة في مجال الحكم المحلي ممكن أن يعكس ايجابيا على أدائهم.

6- قدرة بعض البلديات على تطبيق مفهومي التشاركية والتوأمة مع الأقران المحليين والدوليين.

7- يوجد العديد من المشاريع المقترحة والقائمة في البلديات بشكل عام والتي تعنى بالتنمية والتي تعمل على تحسين الخدمات والتي تساعد في عمليات التنمية كما هو مبين بالجدول أدناه والتي سيتم ذكرها بالترتيب كما هو مبين أدناه:

الرقم	اسم المشروع	النشاط	الاحتياجات المستقبلية
1	مشروع تحسين إدارة النفايات الصلبة "Waste to Positive Energy"	تحسين إدارة النفايات على الشوارع / عمال نظافة - ورشات توعية لجميع القطاعات - محطة فرز للنفايات الصلبة الجافة (ورق وكرتون وبلاستيك ومعادن). - عمال مخصصين لجمع المدورات.	- باللات بلاستيكية لتوزيعها على الدوائر الحكومية لجمع الورق - حاويات بلاستيكية لتغطية باقي المناطق دعم إنشاء أقباص تجميعية مغطاة في نقاط مختارة للمواد المفروزة
2	مصنع إنتاج السماد العضوي المعالج Compost Factory	تمويل شراء مصنع السماد العضوي - إعادة صيانة وتأهيل موجودات المصنع ومعداته والياتة	- إضافة خط إنتاج ثاني يتعلق بالمحاصيل الزراعية حيث إن الخط الموجود حالياً مخصص لأغراض معالجة الزبل الحيواني تزويد المصنع بفرامة لتقليل حجم المادة النباتية أثناء نقلها. ضاغطة مخصصة لجمع النفايات العضوية (البقايا النباتية)

<p>- البلديات بحاجة إلى المزيد من الدعم في هذا المجال حيث يغطي هذا الحقل (65%) من احتياجات وحدات الإنارة.</p>	<p>- تزويد وحدات الإنارة المنتشرة في الشوارع والتابعة للبلدية بالطاقة الكهروضوئية وذلك للتقليل من كلف الطاقة حيث تبلغ فاتورة الكهرباء السنوية على البلدية (360) ألف دينار وتحويل الوفر إلى جوانب تنمية.</p> <p>-</p>	<p>مشروع حقل الطاقة الشمسية بقدرة "950" كيلو واط/ ساعة لتغذية وحدات الإنارة في الشوارع</p>	<p>3</p>
<p>تركيب أنظمة طاقة شمسية لكافة مباني البلدية</p>	<p>- تغطية احتياجات مباني البلديات بالطاقة الكهريائية مناطق إضافة إلى المبنى الرئيسي للبلدية والسوق الاستثماري وجميعها يمكن تزويدها بخلايا كهروضوئية لتقليل كلف الطاقة وتقليل الانبعاثات.</p>	<p>تركيب خلايا شمسية لمباني البلديات</p>	<p>4</p>
<p>- وحدات إنارة موفرة للطاقة LED</p>	<p>- تركيب وحدات إنارة موفرة للطاقة لتقليل الاستهلاك تخفيض الانبعاثات.</p>	<p>استبدال وحدات الإنارة في مباني البلدية بوحدات موفرة للطاقة</p>	<p>5</p>
<p>استبدال المكيفات الموجودة حالياً بمكيفات موفرة للطاقة INVERTORS في مباني ومرافق البلدية</p>	<p>تعتبر بعض المناطق البلدية ذات مناخ حار جداً صيفاً لذلك لا بد من تشغيل المكيفات في مباني ومرافق البلدية بشكل مستمر وهذا يؤدي إلى زيادة الاستهلاك وارتفاع كلف الطاقة</p>	<p>استبدال جميع مكيفات مباني ومرافق البلدية بمكيفات موفرة للطاقة INVERTOR</p>	<p>6</p>
<p>دعم إنشاء المنتزهات</p>	<p>توفير قطع ارض بمساحة مختلفة في المناطق الجبلية المرتفعة و عمل نماذج تعليمية للطلاب من أبناء المناطق عن توليد الطاقة من المياه والرياح والشمس وفرز النفايات</p>	<p>إنشاء منتزه بيئي تعليمي</p>	<p>7</p>

Jordanian Citizen's Confidence in the Role & Performance

	الصلابة وقاعة عرض فيديو ومحاضرات ونزل بيئي يوفر خدمة المبيت		
8	مشروع زيادة الرقعة الخضراء حول المنازل	- تشجيع السكان المحليين لزراعة أشجار حول منازلهم من خلال دعمهم بتوفير الأشجار وإنشاء نظم حصاد مائي لذلك	- توفير المنشورات التوعوية توفير اثنال وأصناف متأقلمة مع البيئة المحلية - دعم إنشاء أنظمة حصاد مائي
9	استبدال جزء من سيارات البلدية بسيارات كهرباء أو هايبرد	استبدال سيارات البلدية العاملة حالياً على الوقود الاحفوري بسيارات تعمل على الكهرباء أو سيارات هجينة هايبرد بحيث يتم التوفير في كلف البنزين والديزل وتقليل الانبعاثات الكربونية	
10	حملات توعية لترشيد استهلاك الطاقة	- من خلال فريق متخصص متمكن يعمل على تدريب مختلف القطاعات على سبل ضبط استخدام الطاقة وبالتالي تقليل الاستهلاك وتقليل الانبعاثات الكربونية إضافة إلى تشجيع المواطنين على تركيب جهاز حماية من تسريب الكهرباء (30 مل أمبير) بحيث يتم ضبط تسريب الكهرباء وتقليل الاستهلاك.	
11	تصريف مياه الأمطار	- إنشاء عبارات وقنوات تصريف مياه وتجميعها في حوض تجميعي "سد ترابي" واستخدام هذه المياه في زراعة البرسيم حيث تمتلك البلدية أراضي في المناطق المنخفضة .	-
12	صيانة آليات البلدية	- إن عمل صيانة للآليات يقلل من استهلاك الوقود وبالتالي يقلل من	-

- ومن السلبيات التي تواجه البلديات والتي تمثل عقبة أمام تحقيق التنمية للمجتمع المحلي كما يجب ويعود ذلك إلى عديد من الأسباب والمشكلات الرئيسة ومنها:
- 1- غياب دور المشاركة المجتمعية في التأثير على صياغة قوانين الانتخاب المحلية وصعوبة تطبيق الخطط التنموية في البلديات.
 - 2- قلة التمويل ومصادر الدخل للبلدية وعدم قدرتهم على تحصيل الأموال مثل الضرائب والمتققات بسبب طبيعة المنطقة العشائرية والتي تتسبب في بعض الاحراجات بين البلدية والمواطنين.
 - 3- هجرة السكان من بعض المناطق بسبب قلة الخدمات المقدمة وغياب التنمية عنها بسبب الضغط القادم من ازدياد أعداد السكان واللاجئين بسبب الأوضاع السائدة بدول الجوار.
 - 4- محدودية الإمكانيات المتوفرة في البلديات للقيام بالدور التنموي مع عجز في الميزانية العامة لهذه البلديات، وعدم وجود الدعم المادي الكافي للمشاريع التنموية والاستثمارية في بعض البلديات.
 - 5- عدم وجود الجاهزية وعدم وجود خطط لمواجهة التضخم السكاني والخدمات وغياب الدعم المادي اللازم لذلك.
 - 6- حاجة البلديات إلى وجود منظمات دولية مانحة لمساعدتهم في القيام بمهامهم، وضعف استجابة الشركاء أو المؤسسات المحلية في تنفيذ برامج التنمية.
 - 7- البطالة المقنعة والذي يستدعي صرف جزء كبير من الموازنة على الرواتب.
 - 8- سوء إدارة الموارد البشرية كما تعاني بعض البلديات من الحاجة إلى الكوادر المؤهلة بشكل فعلي وحقيقي.
 - 9- عدم معرفة الكادر الوظيفي في البلديات بمهامهم ومسؤولياتهم وصلاحياتهم.
 - 10- أسس الانتخابات لا تعكس برامج إصلاحية محلية وتتبع الأسلوب العشائري التقليدي (نظام الفرعة) في آلية اختيار الأعضاء والرئيس.
 - 11- لا زالت البلديات تعاني من الاستقلال النسبي وليس لديهم الصلاحيات الكافية في المجال الإداري والمالي.
 - 12- مساحات البلدية الكبيرة التي تغطيها وتناثر مناطق التي تغطيها بعض البلديات ووجود بعض التضاريس الصعبة، وصعوبة الأجواء في بعض المناطق البلدية في فصل الشتاء مما يؤثر على الخدمات المقدمة في هذه المناطق، وفي المناطق الحارة يوجد كلف عالية لاستهلاك الطاقة بسبب الأحوال الجوية السائدة في بعض المناطق.

Jordanian Citizen's Confidence in the Role & Performance

- 13- تداخل الصلاحيات وعدم التنسيق بين البلدية والدوائر الحكومية الأخرى كسلطة وادي الأردن ومديرية الإشغال العامة ومديرية الزراعة خاصة في مجال فتح وتعبيد الشوارع.
 - 14- إن البلدية تعاني من الاعتماد التام للمواطن على البلدية حيث يتم تحميل البلدية المسؤولية الكاملة واللجوء إليها كمقصد أول في أي نوع من الاحتياجات.
 - 15- ضعف الخدمات الالكترونية وارتباطها بين الوزارات والمؤسسات.
 - 16- سوء التخطيط والتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية مما يؤدي إلى ضعف في تحقيق التنمية في بعض المناطق.
 - 17- وجود الفجوة التنموية بين مراكز المدن الرئيسية وبين مناطق البلديات البعيدة عن مركز المدينة مما يؤدي إلى ضعف في عملية التنمية وضعف الترويج السياحي لبعض المناطق التابعة لبعض البلديات.
 - 18- الروتين وتعدد المسؤوليات الواقعة على البلديات بشكل عام.
 - 19- إن قانون البلديات الحالي أو مسودة قانون الإدارة المحلية 2020 المعمول به لا ينصف البلديات ولا يلبي الطموحات المرجوة منه.
- الحلول المقترحة لحل المشكلات السلبية التي تعاني منها البلديات:**
- 1- العمل على إدارة النفايات الصلبة والعمل على إنشاء محطات لفرز النفايات وخصوصا النفايات الصلبة مثل الورق والكرتون والبلاستيك بكافة أشكاله والمعادن المختلفة، والعمل على استغلال النفايات وإعادة تدويرها وبيعها للقطاع الخاص.
 - 2- توفير فرص عمل وتحقيق وفر في الميزانية من خلال عقد شراكات مع الجهات المانحة وتطبيق سياسات ضبط النفقات وتدريب الموظفين وعمل الدورات التدريبية في البلديات وفسح المجال أمام الموظفين للعمل الإبداعي والابتكار.
 - 3- تزويد وحدات الإنارة المنتشرة في الشوارع والتابعة للبلديات بالطاقة الكهروضوئية وذلك للتقليل من كلف الطاقة وتحويل الوفر إلى جوانب تنموية.
 - 4- العمل على تشجيع السكان المحليين لزراعة أشجار حول منازلهم من خلال دعمهم بتوفير الأشجار وإنشاء نظم حصاد مائي لذلك وذلك عن طريق توفير المنشورات التوعوية وتوفير اشغال متأقلمة مع البيئة المحلية ودعم إنشاء أنظمة حصاد مائي.
 - 5- العمل على انجاز بعض الخدمات مثل فتح طرق رئيسية وإنشاء الجدران الاستنادية، وإنشاء مباني بلدية أو تابعة للبلدية وتأجيرها وجعل المردود المادي تابع للبلدية والتي سوف تساعد على تحقيق بعض المشاريع التنموية.

- 6- العمل على تحقيق أو تنشيط المناطق البلدية وتوفير ما تحتاجه من خدمات وخاصة خدمات البنية التحتية لتصبح نقطة جذب معظم الأوقات.
 - 7- التخطيط المشترك بين الدعم المالي والتنظيمي للمشاريع الاستثمارية للمساعدة على تحسين الخدمات العامة الأساسية المقدمة من قبل البلدية.
 - 8- العمل على إنشاء وتجديد المرافق الاجتماعية والرياضية، وإعداد مراكز للاعتناء بالأطفال والشباب وأيضاً بناء أو تجديد المراكز التدريبية والاستشارية للمرأة وتفعيل دورها بالمشاركة.
 - 9- إعطاء البلديات درجة أعلى من الصلاحيات بحيث تكون مؤسسات حكم محلي بدلاً من مؤسسات إدارة محلية.
 - 10- العمل على وضع أحكام ناظمة لكافة استعمالات الأراضي التابعة للبلدية مع مراعاة الكثافة السكانية بحيث تأخذ بعين الاعتبار الطاقة الاستيعابية للبنية التحتية.
 - 11- العمل على تنشيط الاقتصاد عن طريق توفير دخل للأفراد الذين لا يجدون فرصة عمل؛ وذلك من خلال السماح بممارسة بعض المهن من المنزل ضمن قيود وشروط تحددها البلديات والتي تعمل على المساعدة في عملية التنمية.
 - 12- تغطية النفقات التي تتكبدها البلديات من خلال إعادة النظر برسوم التراخيص.
 - 13- منح حوافز لتشجيع إقامة الأبنية الخضراء في المناطق التابعة للبلدية مما ينعكس إيجاباً على الواقع البيئي والمعيشي في هذه المناطق التابعة لها.
 - 14- العمل على حماية المباني التراثية والمحافظة عليها والعمل على تنشيط السياحة فيها.
 - 15- العمل على تحقيق التنمية والتطوير وتشجيع الاستثمار عن طريق وضع أحكام للمشاريع الاستثمارية داخل حدود البلدية وخارجها، والسماح بإنشاء الضواحي السكنية والمجمعات التجارية والترفيهية والسياحية والثقافية والمهنية.
 - 16- تعزيز الدعم وتخفيف القوانين والقيود من أجل تشجيع الاستثمار وتفعيل التنمية في المناطق البلدية.
 - 17- العمل على تقديم الخدمات الالكترونية للمواطنين بشكل ميسر والعمل على أرشفة كافة الأوراق والمعاملات الحكومية وتسهيل خيارات تتبع المعاملات من قبل المواطنين، حيث تعمل على تقليل الأخطاء بالمعاملات وتدقيقها بالشكل الصحيح.
 - 18- العمل على إنشاء الأسواق المركزية والمساح التابعة للبلديات مما يؤدي إلى تحفيز النشاط الاقتصادي ويعمل على المساعدة في عملية التنمية.
- ومن أجل استكمال أعمال البحث تم عمل ورقة أسئلة اللازمة لمعرفة النسب المئوية في بعض المجالات، حيث تم اختيار أربع أجوبة من البلديات وهي كالتالي:

Jordanian Citizen's Confidence in the Role & Performance

- بلدية عين الباشا
- بلدية قطر ورحمة
- بلدية عجلون الكبرى
- بلدية الزرقاء

وكانت الأسئلة التي بحاجة إليها لمعرفة النسب المئوية اللازمة للبحث كالتالي:

- 1- ما هي نسبة الموازنة إلى صرف البلديات بشكل عام؟
- 2- ما هي نسبة إتمام أو انجاز المشاريع في المناطق البلدية؟
- 3- ما هي نسبة حل المشاكل التي تواجه البلدية؟
- 4- ما هي نسبة الاعتماد على الأنظمة الالكترونية في المعاملات الحكومية في البلدية؟
- 5- ما هي نسبة الوارد الاقتصادي للبلدية من المشاريع التابعة لها إن وجد؟
- 6- ما هي نسبة الأراضي الزراعية إلى الأراضي السكنية بالمناطق التابعة للبلدية؟
- 7- ما هي نسبة اللاجئين من دول الجوار في المناطق التابعة للبلدية؟

ويبين الجدول رقم (1) النسب المئوية التي تمت الإجابة عليها من هذه البلديات كالتالي:

البلديات				أسئلة الدراسة
بلدية عجلون الكبرى	بلدية قطر ورحمة	بلدية الزرقاء	بلدية عين الباشا	
%90	%100	%95	%75	ما هي نسبة إتمام أو انجاز المشاريع في المناطق البلدية؟
%80	%80	%90	%80	ما هي نسبة حل المشاكل التي تواجه البلدية؟
%75	%90	%60	%50	ما هي نسبة الاعتماد على الأنظمة الالكترونية في المعاملات الحكومية في البلدية؟
%25	%5	%30	%5	ما هي نسبة الوارد الاقتصادي للبلدية من المشاريع التابعة لها إن وجد؟
%60	%70	%15	%60	ما هي نسبة الأراضي الزراعية إلى الأراضي السكنية بالمناطق التابعة للبلدية؟

10%	0%	14%	10%	ما هي نسبة اللاجئين من دول الجوار في المناطق التابعة للبلدية؟
-----	----	-----	-----	---

الجدول (1) أسئلة الدراسة مع النسب المئوية

في هذا البحث تم تناول بعض من البلديات الرئيسية في المملكة الأردنية الهاشمية ومنها:

- 1- بلدية معان الكبرى.
- 2- بلدية حوض الديسة.
- 3- بلدية عين الباشا.
- 4- بلدية قطر ورحمة.
- 5- بلدية الموقر
- 6- بلدية العامرية الجديدة.
- 7- بلدية دير علا.
- 8- بلدية جبل بني حميدة.
- 9- بلدية دير أبي سعيد.
- 10- بلدية الزرقاء.
- 11- بلدية عجلون الكبرى.
- 12- بلدية العيون.
- 13- بلدية الطفيلة.
- 14- بلدية الصالحية ونايفة.

8, الدراسات السابقة:1

دراسة ثورست ساجاو، (2012) "التنمية المحلية من خلال الإدارة الرشيدة"، غواتيمالا: هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على مدى شفافية وفعالية الإدارة الجيدة في البلديات في تقديم الخدمات للمواطنين، وإلى أي مدى تطورت وزادت تلك الخدمات من قوة التواصل بين الإدارة المحلية والمجتمع المحلي. استخدمت الدراسة العينة العشوائية المنتظمة والتي توزعت على 35 بلدية بأربع مناطق. كما استخدمت المنهج المسحي بطريقة مسح بالعينة.

أجرى الباحثان (مكاوي وباكير، 1984) دراسة بعنوان: "الدور الإنمائي للبلديات في الأردن": هدفت إلى تحليل نشاط 49 بلدية أردنية في الفترة ما بين 1978-1982 فبينت الدراسة الخدمات التي تقدمها البلديات وعمدت إلى تحليل العلاقات القائمة بين البلديات المعنية بالدراسة وبين وزارة البلديات. وخلصت إلى حساب متوسط مساهمة الفرد في إيرادات هذه البلديات، وما يصيبه من نفقاتها في ضوء الإيرادات والنفقات الإجمالية لتلك البلديات. كما بينت إن هذه المجالس البلدية تعاني من ضعف في الدور التنموي الذي يفترض فيها أن تؤديه وذلك بسبب ضعف كفاءة أجهزتها الإدارية وقلة مواردها المالية. وأوصت بالاهتمام بجهاز الموظفين وزيادة الموارد المالية لتمكين هذه المجالس من تقديم خدماتها بشكل أفضل.

دراسة أجراها (القيوتي، 1985) بعنوان: "رفع الكفاية الإدارية للمجالس المحلية في الأردن": وخلص إلى أن أعمال. تحدث فيها عن دور المجالس البلدية في الأردن كما حدده قانون البلديات المجالس البلدية إنما هي أعمال تنظيمية رقابية بالأساس ولا يوجد دور تمموي حقيقي تؤديه هذه المجالس نظرا لقلّة مواردها المادية وتواضع قدراتها الفنية والإدارية وصغر أحجامها الدور القيادي لرؤساء البلديات في الأردن - " دراسة قام بها (العدوان والطعامنة، 1996) بعنوان دراسة ميدانية تحليلية":

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية الدور القيادي الذي يقوم به رؤساء البلديات في الأردن، كما تطرقت إلى طبيعة وظيفة رئيس البلدية وواجباته والأدوار التي يلعبها من خلال تعامله مع أعضاء المجلس المحلي والمواطنين وجماعات الضغط، ومحاولة التوفيق بين مصالح الأطراف المختلفة. وأوصت الدراسة بضرورة تعديل التشريعات المتعلقة بالمستوى الثقافي لرؤساء البلديات لما لذلك من أثر حاسم في السلوك القيادي والإداري لرؤساء البلديات في الأردن

"بعنوان: "تحليل مالية البلديات الكبرى في الأردن" (1997) دراسة العدوان، وعبد الحليم هدفت إلى تحليل مالية البلديات الكبرى في الأردن المتمثلة في (7) بلديات في مراكز المحافظات وأوصت الدراسة بضرورة تحسين قدرة البلديات على تحصيل إيراداتها، وإدامة جسور التعاون والثقة بين البلدية والمواطنين، إضافة إلى ضرورة إعادة النظر في مصادر إيرادات البلديات من خلال توزيع نسبة معقولة من الإيرادات العامة للدولة والعمل على زيادة استثمارات البلديات، ودمج البلديات المتجاورة لزيادة الوعاء الضريبي والمالي لتلك البلديات.

دراسة قام بها (الخوالدة، 2001) بعنوان: "الآثار المتوقعة لدمج المجالس المحلية في الأردن":

هدفت إلى التعرف على واقع الإدارة المحلية في الأردن وتحليل الآثار المالية والإدارية والاجتماعية والبيئية لدمج المجالس المحلية، وأظهرت الدراسة أن أفراد العينة يرون أن دمج المجالس المحلية يؤدي إلى إحداث تحسين بدرجة مرتفعة في مجال الآثار البيئية في حين ان درجة التحسن المتوقعة كانت متوسطة في كل من المجالات: المالية والاجتماعية والإدارية. وأوصت الدراسة بضرورة البدء بعملية دمج المجالس المحلية في الأردن، إضافة إلى تعديل قانون البلديات بما يكفل زيادة الإيرادات للبلديات، وإعادة هيكلتها ووضع هيكل تنظيمي موحد للمجالس المحلية مع ضرورة توحيد الرقابة المركزية على المجالس المحلية

9.1 الإدارة المحلية في ظل أزمة وباء كورونا ودور البلديات في الوقوف في تحديات الأوضاع

الراهنة

في ظل الظروف الراهنة التي يمر بها الأردن بسبب فايروس كورونا، كان لدى الأردنيين تخوف وقلق من عدم قدرة الحكومة الأردنية على إدارة هذه الأزمة بالشكل الملائم والذي يتوافق مع

الإمكانيات المادية التي تمتلكها وبالرغم من التأثير لتي لحقت بالكثير من القطاعات الصحية والتعليمية وبالأخص القطاع الاقتصادي، لا شك بأن الدولة الأردنية كانت نموذج يحتذى به في هذا الشأن، من حيث الإدارة والتخطيط وإيجاد الحلول البديلة.

وهنا لا بد من الإشارة إلى الدور الرئيسي الذي قامت به البلديات الأردنية في المملكة بالرغم من شح الإمكانيات البشرية والمادية في الكثير منها... وقدرتهم على سرعة استجابتهم لضرورة التعامل مع هذه الأزمة. ولكن وما ألاحظه على معظم وسائل الإعلام السمعية والمرئية بأن معظم البلديات لا زالت تقوم فقط بدورها الخدمي فقط من خلال عمل حملات رش وتعميم للشوارع والمنشأة في المناطق التابعة لها، وهذا شج ايجابي جدا ولا حد يستطيع أن ينكر بأن هذه الحملات هي ضرورة ملحة في الوقت الراهن. ولكن إلى متى ستبقى هذه النظرة من قبل المواطنين لبعض البلديات؟ معظم الآن يتساءل عن دور أعضاء مجلس النواب!! أعتقد بأن التساؤل يجب أن يكون حول دور أعضاء المجالس البلدية! أرى رئيس البلدية وحده في الميدان في اغلب بلديات المملكة، هو من يتحدث إلى محطات التلفاز، هو من يعطي الإجازات، وهو الذي يشرف على حملات الرش والتعميم. السؤال: أين أعضاء المجلس الذي انتخبهم الشعب؟ هل تم إعطائهم صلاحيات ومهام في هذه الأزمة وقد أخفقوا بها؟

الأزمة التي يمر بها الأردن حاليا هي أزمة سياسية اقتصادية صحية محلية، لكن مسؤول إن كان منتخب أو معين يجب إن يكون له دور أساسي واضح مقترن بأهداف للخروج من هذه الأزمة بأقل الخسائر. ملف إدارة وتوزيع الخبز الذي أعطت مهامه الحكومة للبلديات، لدي بعض التساؤلات أو الاستنتاجات على هذا المثال بالتحديد به أبعاد أخرى بحسب الباحث:

أولا: كان من الأولى أن تقوم الدولة الأردنية بعقد اجتماع مستعجل تضم به المعنيين من وزارة الصناعة والتجارة، وبعض ممثلين عن نقابة المخابز والحلويات ودعوة ممثلين من رؤساء البلديات ممثلين عن بلديات فئات مختلفة ومن الأقاليم الثلاث والتباحث في هذا الشأن، رؤساء البلديات كانوا سوف يكونوا هم الأقدر على التخطيط لهذه المهمة وإعطاء رأيهم لان لديهم الإلمام في بلدياتهم ونسبة النجاح وفشل هذه العملية، لديهم الإلمام إن كان هناك آليات وسيارات كافية لتقوم بتوزيع الخبز أم لا...! الخ

ثانيا: اعتقد بأن هناك بعض السلوكيات السلبية قد حدثت، مثل سوء التخطيط لتوزيع مادة الخبز على المناطق وانه في بعض البلديات تم التوزيع بناء على القواعد الانتخابية لكسب رضا المواطنين وتأييدهم.

ثالثا: أين أعضاء المجالس البلدية، الم يحن الوقت لتشجيعهم في الانخراط في صنع القرار والابتعاد عن المركزية في صنع القرار وإعطاء دور لهم في هذه الأزمة، ليس بالضرورة أن يكون

Jordanian Citizen's Confidence in the Role & Performance

كبير ولكن على الأقل الأخذ في رأيهم، دورهم في المجلس لا يجوز أن يقتصر على إعطاء موافقة بفتح أو تعبيد شارع! اعتقد بأن البلديات سوف تكون ناجحة بشكل دقيق بنسبة 80% إذا تم إعطاء مهام واضحة للأعضاء. فكان لا بد من وجود دور تشاركي وتكميلي لتتم هذه العملية بنجاح أكبر. الأعضاء هم الأقدر على معرفة مناطقهم واحتياجات مواطنيهم من الخبز والاستهلاك... وعدد المخازن!! ألم يحين الوقت لتطبيق المهارات التي تعلموها من الدورات التدريبية في مجال الإدارة والتخطيط والتواصل المجتمعي وتحديد نقاط القوى والضعف.

المراجع

بطارسة، سليمان (1991). الإدارة المحلية في المملكة الأردنية الهاشمية، مجلة الإدارة العامة، العدد 72، ص 41-69.

بنك تنمية المدن والقرى، التقرير السنوي العشريون، 2001.

الجامعة الأردنية، (2004). البلديات: ضعف الاستراتيجية وهيمنة المرحلة، مركز الدراسات الاستراتيجية.

جلوفة، كمال (1993). تكامل الخدمات البلدية والاجتماعية ووسائل تمويلها، المعهد العربي لإنماء المدن، الرياض.

شطناوي، على (2002). الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، عمان.

الشيخلي، عبد الرزاق (2001). الإدارة المحلية، دراسة مقارنة، دار المسيرة للنشر، عمان.

صلاح، محمد (1985). الإدارة في إمارة شرق الأردن، دار الملاح للنشر، اربد.

طبيشات، عبد الرزاق (2002). ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الوطني العام للبلديات، عمان.

العنوان، ياسر (1997). تحليل مالية البلديات الكبرى في الأردن، مجلة أبحاث اليرموك.

العوامل، نائل ومحمد الحنيطي (1995). عملية تقييم الأداء للمجالس البلدية في الأردن، المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قطر.

المعاني، أيمن (2000). دور الإدارة المحلية في تنمية المجتمع المحلي، مجلة الإداري، ال عدد 81.

مكاوي، أحمد، وعامر باكير (1984). الدور الاتمائي للبلديات في الاردن، الجمعية العلمية الملكية، عمان.

وزارة البلديات، 2020.

References:

Batarseh, Solomon (1991). Local Administration in the Hashemite Kingdom of Jordan, Journal of Public Administration, No. 72, pp. 41-69

Cities and Villages Development Bank, twentieth annual report, 2001

The University of Jordan, (2004). Municipalities: Poor strategy and stage dominance, Center for Strategic Studies.

Jaloka, Kamal (1993). The integration of municipal and social services and the means of financing them, Arab Institute for Urban Development, Riyadh .

Shatnawi, Ali (2002). Local Administration, Wael Publishing House, Amman.

Sheikhly, Abdel-Razzaq (2001). Local Administration, Comparative Study, Al Masirah Publishing House, Amman.

Salah, Muhammad (1985). Management in the Emirate of Transjordan, Dar Al-Mallahi Publishing, Irbid.

Tabishat, Abdul-Razzaq (2002). A working paper submitted to the General National Municipalities Conference, Amman.

Al-Adwan, Yasser (1997). Financial Analysis of Major Municipalities in, Yarmouk Research Journal, Jordan.

Al-Awamleh, Nael and Mohamed Al-Hunaity (1995). The process of evaluating the performance of municipal councils in Jordan, the scientific journal of the College of Administration and Economics, Qatar University

Meaning, Ayman (2000). The role of local administration in the development of the local community, Administrative Magazine, No. 81.

Malkawi, Ahmed, and Amer Bakir (1984). The municipal development role in Jordan, The Royal Scientific Society, Amman Ministry of Municipalities, 2020.